الأمم المتحدة

DP/2020/8/Add.1

Distr.: General
16 April 2020
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

الدورة السنوية لعام 2020

1-5 حزيران/يونيه 2020، نيويورك

البند 5 من جدول الأعمال المؤقت

استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2018-2021، بما في ذلك التقرير السنوي لمدير البرنامج لعام 2019

تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن توصيات وحدة التفتيش المشتركة في عام 2019

موجز

عملا بقرار الجمعية العامة 267/59 المؤرخ 23 كانون الأول/ديسمبر 2004، وعلى نحو ما أعيد تأكيده في القرار 246/62 المؤرخ 3 نيسان/أبريل 2008، يقدم هذا التقرير ملخصاً لردود إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على توصيات وحدة التفتيش المشتركة، ويوجه الانتباه إلى التوصيات الموجهة إلى الهيئات التشريعية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

ويُركز التقرير الحالي على التقارير الستة المتصلة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة في عام 2019. ومن بين مجموع التوصيات الـ 36 التي صدرت في التقارير، توجد 31 توصية موجهة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من بينها 20 توصية موجهة إلى إدارة البرنامج الإنمائي و 11 توصية إلى المجلس التنفيذي بوصفه الهيئة التشريعية للبرنامج الإنمائي. ويعرض هذا التقرير ردود إدارة البرنامج الإنمائي على التوصيات ذات الصلة ويتضمن معلومات محدثة عن حالة تنفيذ التوصيات الواردة في التقارير الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة في عامي 2018 و 2017.

عناصر لاتخاذ قرار

قد يرغب المجلس التنفيذي في الإحاطة علما بهذا التقرير، بما في ذلك ردود الإدارة على التوصيات الإحدى عشرة التي أصدرتها وحدة التفتيش المشتركة لكي ينظر فيها المجلس التنفيذي.

200520 110520 20-05726 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - استعراض عام لتقارير وحدة التفتيش المشتركة الصادرة في عام 2019

1 - في عام 2019، أصدرت وحدة التفتيش المشتركة ثمانية تقارير، منها تقريران فرديان وستة تقارير على نطاق المنظومة. ويقدم هذا التقرير موجزا لتلك التقارير الستة ذات الصلة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حتى وقت إعداد هذا التقرير. ويتضمن هذا التقرير ردود إدارة البرنامج الإنمائي على التوصيات الـ 31 الموجهة إلى البرنامج الإنمائي (من بين 36 توصية واردة في التقارير)، فضلا عن حالة تنفيذ التوصيات ذات الصلة الصادرة في عامي 2018 و 2017. ويوجّه التقرير الانتباه إلى التوصيات التي أصدرتها وحدة التفتيش المشتركة في عام 2019 لكي تنظر فيها الهيئة التشريعية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإلى الردود التي اقترحتها الإدارة (انظر المرفق الثاني لهذا التقرير). ويمكن الحصول على كامل تقارير وحدة التفتيش المشتركة والمرفقات الإضافية وتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، عبر الموقع الشبكي لوحدة التفتيش المشتركة (http://www.unjiu.org)، أو عبر الروابط المدمجة في عناوين كل تقرير في الفصل الثاني من هذا التقرير. وترد في التقرير أيضاً تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين المتاحة في وقت كتابته.

2 - والتقارير الستة هي التالية: (أ) استعراض تنفيذ خطة العمل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على نطاق منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2019/2)؛ (ب) استعراض دمج الحد من مخاطر الكوارث في عمل منظومة الأمم المتحدة في سياق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (JIU/REP/2019/3)؛ (ج) استعراض إدارة التغيير في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2019/4)؛ (د) إدارة خدمات الحوسبة السحابية في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2019/5)؛ (هـ) استعراض لجان المراجعة والرقابة في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2019/6)؛ (و) استعراض تبادل الموظفين وتدابير التنقل المماثلة بين الوكالات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2019/8).

ثانيا - ملخصٌ واستعراض للتقارير والتوصيات ذات الصلة الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة في عام 2019

3 - ترد أدناه ردود الإدارة على التوصيات ذات الصلة الواردة في التقارير. ويتضمن المرفق الأول موجزا إحصائيا للتقارير الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة في عام 2019، ويتضمن المرفق الثاني ردود الإدارة المقترحة على التوصيات الموجهة إلى المجلس التنفيذي بوصفه الهيئة التشريعية في البرنامج الإنمائي. ويعرض المرفقان الثالث والرابع معلومات عن حالة تنفيذ التوصيات الصادرة في عامي 2018 و 2017.

ألف - استعراض تنفيذ خطة العمل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على نطاق منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2019/2)

4 - أصدرت وحدة التفتيش المشتركة هذا التقرير استجابة لقرار الجمعية العامة 226/67 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2012 بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الوحدة إجراء تقييم شامل لخطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين

المرأة، لتحديد فعالية الخطة وقيمتها المضافة وأثرها كأداة لرصد الأداء والمساءلة. وكانت أهداف الاستعراض كما يلي:: (أ) موافاة الجمعية العامة بتقييم لخطة العمل باعتبارها إطاراً لرصد الأداء والمساءلة على نطاق المنظومة؛ (ب) استعراض العمليات المضطلع بها والإجراءات المتَّخذة لتنفيذها على نطاق منظومة الأمم المتحدة؛ (ج) تبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة. وشمل الاستعراض المرحلة الأولى من تنفيذ الخطة، التي بدأت في عام 2012 وانتهت في كانون الأول/ديسمبر 2017.

5 - ويرحب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالاستعراض، ويرى أنه موضوعي عموما وأنه خلص إلى نتائج مفيدة لتحسين التنفيذ الشامل لخطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة 2.0. ويتفق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عموما مع ما ورد في تعليقات الأمين العام ومجلس الرؤساء التنفيذيين (A/74/306/Add.1).

6 - وخلص الاستعراض إلى خمس توصيات، من بينها أربع توصيات موجهة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. والتوصيات 1 و 2 و 5 موجهة إلى مدير البرنامج. أما التوصية 4 فهي موجهة إلى المجلس التنفيذي لكي ينظر فيها، ويتضمن المرفق الثاني مناقشة وتعليقات إضافية بشأنها.

7 - *وتنص التوصية 1 على ما يلي: "ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن يجروا بانتظامٍ تقييماً دقيقاً لآليات ضمان الجودة المعمول بها في مؤسساتهم لضمان دقة التصنيفات بحسب المؤشرات في إطار خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وفقاً للمذكرات الفنية الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وأن تكون هذه التصنيفات مدعومة بالأدلة على النحو المناسب"*. ويود البرنامج الإنمائي أن يشير إلى أن هذه التوصية ينبغي أن توجّه إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة لكي تنظر فيها، لأنها في وضع أفضل لأداء دور آلية ضمان الجودة في منظومة الأمم المتحدة، حيث إنها تحصل على تقارير كيانات الأمم المتحدة وتستطيع إجراء مقارنة بين جميع كيانات الأمم المتحدة وتقديم تعليقات تصحيحية. ويتفق البرنامج الإنمائي مع ما ورد في مذكرة الأمين العام ومجلس الرؤساء التنفيذيين بشأن هذه التوصية (A/74/306/Add.1، الفقرة 9) بأن هيئة الأمم المتحدة للمرأة تعتزم وضع توجيهات لتحسين القدرة على ضمان الجودة في سياق الإبلاغ عن النسخة المستكملة من الخطة (2.0)، والتشجيع على إجراء استعراضات الأقران على نحو أكثر انتظاما على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وبناء على ذلك، لا يقبل البرنامج الإنمائي التوصية 1.

8 - *وتنص التوصية 2 على ما يلي: "ينبغي لأعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، قبل نهاية عام 2020، أن يكفلوا التنسيق داخل آليات المجلس القائمة لإجراء استعراض شامل للنتائج التي تحقَّقت بعد تنفيذ المرحلة الأولى من خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وأن يتيحوا منتدى لإقرار الإطار بصيغته المنقَّحة في عام 2018"*. ويتفق البرنامج الإنمائي مع ما ورد في مذكرة الأمين العام ومجلس الرؤساء التنفيذيين بشأن هذه التوصية (A/74/306/Add.1، الفقرة 12)، ويرحب بمواصلة مناقشة النهج الممكنة في إطار الآليات القائمة في مجلس الرؤساء التنفيذيين. ويتوقف تنفيذ هذه التوصية على تقديم اقتراح إلى مجلس الرؤساء التنفيذيين لإجراء استعراض شامل لخطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وسيؤيد البرنامج الإنمائي هذا الاقتراح بمجرد تقديمه. وبناء على ذلك، يلاحظ البرنامج الإنمائي أن التوصية 2 غير ذات صلة، لأنها مسألة متعلقة بمجلس الرؤساء التنفيذيين.

9 - *وتنص التوصية 5 على ما يلي: "ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، قبل الانتهاء من خطة العمل على نطاق المنظومة 2.0، أن يكفلوا إجراء تقييم مستقل للتقدم الفعلي المحرز صوب تعميم مراعاة المنظور الجنساني من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة داخل مؤسساتهم، باتخاذ خطة العمل مَعْلَماً مرجعيّاً، حسب الاقتضاء"*. ويتفق البرنامج الإنمائي مع ما ورد في تعليقات الأمين العام ومجلس الرؤساء التنفيذيين (A/74/306/Add.1، الفقرتان 21 و 23) بشأن الاستخدام المنتظم لنهج موحد أو منهجية موحدة على نطاق منظومة الأمم المتحدة من أجل تقييم التقدم الفعال نحو تعميم مراعاة المنظور الجنساني، تعزيزا للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة داخل أي مؤسسة. ومن المرجح أن يخدم هذا النهج أغراض هذا الاستعراض على أفضل وجه، مما يتيح أيضا المواءمة بغرض مقارنة النتائج بين كيانات الأمم المتحدة. ويقيّم البرنامج الإنمائي مرّة كل أربع سنوات استراتيجيته للمساواة بين الجنسين، التي تتواءم تماما مع خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة. ويجري البرنامج الإنمائي أيضا مرّة كل أربع سنوات تدقيقا مستقلا في مجال المساواة بين الجنسين. وبالنظر إلى ضرورة استثمار قدر كبير من وقت الموظفين في إجراء التقييمات والاستعراضات، فإن ثمة احتمالا ضئيلا في أن يستطيع كيانٌ ما المشاركة بصورة مجدية في استعراض شامل على نطاق المنظومة وفي تقييم داخلي يجريان كلاهما خلال فترة زمنية قصيرة. وبناء على ذلك، لا يقبل البرنامج الإنمائي التوصية 5.

باء - استعراض دمج الحد من مخاطر الكوارث في عمل منظومة الأمم المتحدة في سياق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (JIU/REP/2019/3)

10 - يبحث هذا الاستعراض في عمل كيانات منظومة الأمم المتحدة، مع التركيز على التنسيق والاتساق المنهجي بين الوكالات من أجل زيادة الفعالية والكفاءة في تنفيذ إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، وخطة عمل الأمم المتحدة المنقحة للحد من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على مواجهتها. ويتضمن الاستعراض تحليلا لمدى إدماج المنظمات مسألة الحد من مخاطر الكوارث في أولوياتها المؤسسية، سواء فيما يتعلق بأنشطة وضع المعايير أو الأنشطة التشغيلية التي تضطلع بها لتنفيذ ولاياتها. ويتضمن الاستعراض أيضاً المعلومات التي قدمتها المنظمات عن مستوى مشاركتها في تنفيذ الالتزامات التي قطعتها على نفسها بتأييدها خطة عمل الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على مواجهتها.

11 - ويتفق البرنامج الإنمائي عموما مع نتائج الاستعراض، حيث إنه يحدد الجهود الجارية للحد من مخاطر الكوارث ومنع نشوء مخاطر جديدة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، ويحدد في الوقت ذاته الفرص المتاحة لتعزيز هذه الجهود.

12 - وخلص الاستعراض إلى ثلاث توصيات موجهة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لاتخاذ إجراءات بشأنها. والتوصيتان 2 و 3 موجهتان إلى مدير البرنامج. أما التوصية 1، فهي موجهة إلى المجلس التنفيذي لينظر فيها.

13 - *وتنص التوصية 2 على ما يلي: "ينبغي للأمين العام أن يكفل، في قيادته لإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى جانب الرؤساء التنفيذيين للمنظمات، أن يشمل الجيلُ الجديد من أطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة، بصورة منهجية، الحدَّ من مخاطر الكوارث كجزء من الخطط الاستراتيجية المشتركة للأفرقة القطرية، ليتسنى تحقيق التنمية والتخطيط مع الوعي بالمخاطر، وتخصيص*

الموارد للتنفيذ، واستخدام نظام إبلاغ مشترك لقياس التقدم المحرز مقارنة بأولويات إطار سِنداي وخطة عمل الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على مواجهتها، مع تقديم تقارير تفصيلية عن الأنشطة التنفيذية إلى مجالس الإدارة". وشارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في وضع التوجيهات الجديدة بشأن إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، ودعا إلى اتباع نهج لبناء القدرة على المواجهة والنُهج القائمة على الوعي بالمخاطر كجزء من إطار التعاون. وتم ذلك باتباع توجيهات الأمم المتحدة المشتركة بشأن القدرة على المواجهة، وهي بمثابة عملية مشتركة بين الوكالات[1] ييسرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأُدرجت كمرجع في توجيهات إطار التعاون، على النحو المشار إليه في تعليقات الأمين العام ومجلس الرؤساء التنفيذيين على هذا الاستعراض الذي أجرته وحدة التفتيش المشتركة[2]. وتساعد هذه العملية على التصدي لمخاطر متعددة بطريقة شاملة، وتكمل بذلك التوصية 1 (المرفق الثاني).

14 - ومن المتوقع أن يستند هذا العمل الإدماجي إلى الأدلة والتحليلات المستمدة من السياق القطري وأن يسترشد بالأولويات المنبثقة عن التحليلات القطرية المشتركة. وتشير الفقرة 80 من التقرير إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو إحدى الوكالات الرائدة التي تدعم أفرقة الأمم المتحدة القطرية في إدماج الحد من مخاطر الكوارث في العملية المذكورة أعلاه. ويجري تقديم الدعم الفني والاستشاري إلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية لتعزيز القدرات الداخلية وتطوير الأدوات والمنهجيات لتناول الحد من مخاطر الكوارث في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية.

15 - وللمضي قدما في تحقيق هذا الهدف، يعمل البرنامج الإنمائي على تقديم دعم متكامل لعملية إطار التعاون عن طريق تعزيز خبرته المواضيعية في الممارسات الشاملة لدعم وضع وثائق البرامج القطرية وكفالة استعراضها الشامل عن طريق اللجنة المتكاملة لتقييم المشاريع على المستوى المؤسسي. وتدعم هذه الآلية المكاتب القطرية منذ المراحل الأولى، بدءا بالتحليل القطري المشترك للمساعدة على تحديد التدخلات الرئيسية اللازمة للحد من المخاطر وبناء القدرة على المواجهة. والبرنامج الإنمائي، إذ يأخذ في الحسبان الاعتبارات المذكورة أعلاه، يقبل التوصية 2 ويشير إلى أنها نُفذت.

16 - *وتنص التوصية 3 على ما يلي: "ينبغي للرؤساء التنفيذيين للمنظمات العاملة في الميدان، أن يكفلوا، في مساهمتهم في الإصلاح الجاري لنظام المنسقين المقيمين المعاد تنشيطه، أن تخطط أفرقة الأمم المتحدة القطرية لتكون هناك قدرة مخصصة لتنفيذ أنشطة التنمية الواعية بالمخاطر، وأن يجري إبلاغ المقار الرئيسية بتلك الأنشطة الميدانية، بما في ذلك عن طريق رصد مساهمتها في تنفيذ إطار سِنداي، مع مراعاة إطار الإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة"*. والجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيد القطري بهدف الحد من مخاطر الكوارث تركز على المساعدة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق حماية المكاسب الإنمائية من آثار الكوارث وتغير المناخ. ومن خلال العمل مع الحكومات

(1) بالتعاون مع 18 كيانا آخر من كيانات الأمم المتحدة وهي: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، إدارة الشؤون السياسية، ومكتب التنسيق الإنمائي، والمكتب التنفيذي للأمين العام، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومكتب دعم بناء السلام، وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

(2) الفقرة 18 من مسوّدة النص غير المحرر لمذكرة الأمين العام عن هذا الاستعراض الذي أجرته وحدة التفتيش المشتركة، التي ستصدر في إطار الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة.

والشركاء وأعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية في سبيل جعل عمليات التخطيط الإنمائي الوطنية والمحلية والقطاعية تراعي المخاطر، يساعد البرنامج الإنمائي على بناء القدرة على المواجهة في المجتمعات المحلية والأمم بما يتماشى مع إطار سنداي واتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

17 - ويساعد هذا النهج القائم على العمل مع الشركاء على تعزيز تجميع الموارد والمعارف والممارسات والاستفادة من المزايا النسبية للشركاء، لأن ذلك أمر أساسي لتحقيق تقدم مستدام في الحد من مخاطر الكوارث وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. فعلى سبيل المثال، دعم البرنامج الإنمائي، من خلال مبادرة استراتيجية التعميم والتسريع ودعم السياسات، أفرقة الأمم المتحدة القطرية لجعل عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة قائمة على الوعي بالمخاطر. وبالمثل، فإن جهود التشكيلة المعنية ببناء القدرات، التابعة لشبكة السياسات العالمية، أدت إلى زيادة إدماج اعتبارات الحد من مخاطر الكوارث في مبادرات التكيف مع المناخ والتخفيف من آثاره والعكس بالعكس. وإلى جانب المبادرات المؤسسية التي ينفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مثل مبادرة "وعدٌ من أجل حماية المناخ"، يشجع البرنامج الإنمائي أيضا على زيادة الاتساق بين خطط التكيف الوطنية والاستراتيجيات الوطنية/المحلية للحد من مخاطر الكوارث. ويساعد ذلك على الإسهام في المضي قدما لتحقيق أهداف إطار سنداي واتفاق باريس بحيث يعزز بعضها بعضا.

18 - وعلى النحو المذكور في رد الإدارة بخصوص التوصية 1 (المرفق الثاني)، أنشأ البرنامج الإنمائي أطر المساءلة اللازمة التي تتيح له تتبع ورصد الأنشطة والموارد المخصصة للحد من مخاطر الكوارث. ويتيح نظام الإبلاغ والرصد المؤسسي المستخدم في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إجراء تحليل دوري على نطاق المنظمة ونشر القدرات والموارد اللازمة للوفاء بالتزامات المنظمة. وسيعزز هذا النظام درجة الاتساق مع خطة التنمية المستدامة وخطة التكيف مع تغير المناخ عن طريق تيسير إمكانية الاستخدام البيني للبيانات والمعلومات عبر مختلف منصات الإبلاغ مثل مرصد إطار سنداي ونظام الإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة. ومع مراعاة الاعتبارات المذكورة أعلاه، يقبل البرنامج الإنمائي هذه التوصية ويلاحظ أنها قد نُفذت، ولكنه يلاحظ أيضا أن هذا الرصد يستهلك الكثير من الوقت والموارد ويتطلب استثمارا مستداما في الموارد البشرية والمالية.

جيم - استعراض إدارة التغيير في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2019/4)

19 - نظر هذا الاستعراض في دور إدارة التغيير والممارسات المتبعة في هذا المجال في تحقيق الإصلاحات المؤسسية على نطاق منظومة الأمم المتحدة بين عامي 2010 و 2018. ويعرب البرنامج الإنمائي عن تقديره للرؤى القيمة والبنّاءة التي وردت في الاستعراض، ويرى أنها ذات صلة باستراتيجية "موظفون لعام 2030" التي وضعتها المنظمة، وإعادة تنظيم وظائف الموارد البشرية فيها، بما في ذلك وظيفة إدارة التغيير. وخلص الاستعراض إلى ست توصيات موجهة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لاتخاذ إجراءات بشأنها. والتوصيات 2 و 3 و 4 و 5 و 6 موجهة إلى مدير البرنامج. أما التوصية 1، فهي موجهة إلى المجلس التنفيذي لينظر فيها.

20 - *وتنص التوصية 2 على ما يلي: "ينبغي أن يدمج الرؤساء التنفيذيون في إصلاحاتهم المؤسسية الجارية، والتي تجري مستقبلاً، نُهجاً منظمة وشاملة لإدارة التغيير وأن يقدموا تقارير عن ذلك إلى مجالس الإدارة/التشريع التي يتبعونها"*. لقد تطورت قدرات البرنامج الإنمائي في مجال إدارة التغيير لتصبح بمثابة جهد دينامي يؤدي دورا مركزيا في التغييرات التنظيمية والاستثمارات الحالية وفي الحوار المستمر مع مجلسه

التنفيذي. وتتّبع نُهوج إدارة التغيير في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عمليات مؤسسية منظمة وشاملة تساندها موارد الدعم اللازمة. والبرنامج الإنمائي، إذ يأخذ في الحسبان الاعتبارات المذكورة أعلاه، يقبل التوصية 2 ويشير إلى أنها نُفذت.

21 - *وتنص التوصية 3 على ما يلي: "ينبغي أن يدعم الرؤساء التنفيذيون، عن طريق مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، وضع دراسات استقصائية مؤسسية للموظفين وتوحيدها على نطاق منظومة الأمم المتحدة"*. وما فتئ البرنامج الإنمائي ينفّذ بنجاح دراسات استقصائية لآراء موظفي المنظمة منذ عدد من السنوات. ويرى البرنامج الإنمائي إمكانات كبيرة في تحليلات البيانات القابلة للمقارنة التي تركز على القدرات والموارد التنظيمية من أجل استخلاص تحليلات معمقة بشأن الجهود المبذولة لإصلاح النظام الموحد للأمم المتحدة وللمشاركة مباشرة في مبادرات وعمليات التغيير. وتعمل شبكة الموارد البشرية التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى بالفعل على تحديد عناصر مشتركة للدراسات الاستقصائية لآراء الموظفين بهدف إجراء المقارنات. وكجزء من الجهود التي تبذلها اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى بشأن "مستقبل العمل"، تدرس شبكة الموارد البشرية التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى السبل المشتركة لتقييم ثقافة المنظمة وتبادل أفضل الممارسات. والبرنامج الإنمائي، إذ يأخذ في الحسبان الاعتبارات المذكورة أعلاه، يقبل التوصية 3 ويشير إلى أنها نُفذت.

22 - *وتنص التوصية 4 على ما يلي: "ينبغي أن يكفل الرؤساء التنفيذيون التخصيص الواضح لموارد مكرسة لإدارة التغيير، وقياس النتائج المتوخاة وتعقبها وتقييمها"*. ويتفق البرنامج الإنمائي مع تعليقات الأمين العام ومجلس الرؤساء التنفيذيين بشأن هذه التوصية (A/74/669/Add.1، الفقرة 17)، ويشير إلى أن ميزانيات المشاريع تتضمن موارد لأنشطة إدارة التغيير حيثما ينطبق ذلك، وبالتالي لا يمكن ولا ينبغي فصلها عن التنفيذ الفني لتغييرات سير العمل أو التغييرات التنظيمية. والبرنامج الإنمائي، إذ يأخذ في الحسبان الاعتبارات المذكورة أعلاه، يقبل التوصية 4 ويشير إلى أنها نُفذت.

23 - *وتنص التوصية 5 على ما يلي: "يتعين أن يُبرز الرؤساء التنفيذيون على نحو أكبر الدور الذي تؤديه مهامهم الاستراتيجية في مجال إدارة الموارد البشرية فيما يتصل بإدارة التغيير المؤسسي. وينبغي أن يتضمن ذلك تشجيع التغيير في مواقف الأفراد وسلوكياتهم، وإنشاء آليات لتعزيز ذلك، وإقامة قنوات للتبليغ بالتعقيبات على نطاق جميع الموظفين"*. ويمر البرنامج الإنمائي بعدد من المبادرات والتحولات الاستراتيجية لتحقيق أهداف خطته الاستراتيجية، التي ترد تقارير عنها في استعراض الخطة في منتصف مدتها. وإن استراتيجية "موظفون لعام 2030"، التي أطلقها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حزيران/يونيه 2019، تتواءم بشكل وثيق مع الخطة الاستراتيجية وتدعم تحويل ثقافة البرنامج الإنمائي وقدرته على تحقيق مزيد من النتائج وبنوعية أفضل. وتزود الاستراتيجية البرنامج الإنمائي بأدوات وسياسات إدارية حديثة وفعالة لمساعدة الموظفين على الشعور بالتقدير وتقديم أفضل ما لديهم. والبرنامج الإنمائي، إذ يأخذ في الحسبان الاعتبارات المذكورة أعلاه، يقبل التوصية 4 ويشير إلى أنها نُفذت.

24 - *وتنص التوصية 6 على ما يلي: "يتعين على الرؤساء التنفيذيين إدراج بند على جدول أعمال الاجتماع المقبل للجنة الإدارية الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، للنظر في سُبل دعم مختبر الأمم المتحدة للمعارف والتغيير المؤسسي، من أجل تمكينه من القيام بدور أكبر في إصلاحات منظومة الأمم المتحدة"*. ويتفق البرنامج الإنمائي مع ما ورد في تعليقات الأمين العام ومجلس الرؤساء التنفيذيين بشأن هذه التوصية (A/74/669/Add.1، الفقرة 21) من أن العديد

من كيانات الأمم المتحدة يواجه تحديات مشتركة وسيستفيد من مجموعة مشتركة من الممارسات والخبرات في مجال إدارة التغيير، من جهة، ومع ذلك لم يرد في استعراض وحدة التفتيش المشتركة تحليل كامل لتكاليف التوصية وفوائدها. وثمة حاجة إلى مزيد من الخبرة والأدلة بشأن تأثير مختبر الأمم المتحدة للمعارف والتغيير المؤسسي، بوصفه نموذجا للتغيير، قبل إقرار هذا الدور. وبناء على ما ذُكر أعلاه، يلاحظ البرنامج الإنمائي أن التوصية 6 قد أُحيلت إلى أمانة اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى ولذا فإن البرنامج الإنمائي يعتبرها غير ذات صلة.

دال - إدارة خدمات الحوسبة السحابية في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2019/5)

25 - تضمن الاستعراض تحليل مختلف الأطر والاستراتيجيات والسياسات والممارسات الخاصة بالحوسبة السحابية في مجموعة مختارة من مؤسسات الأمم المتحدة، بغية تحديد أفضل الممارسات والنُّهج المبتكرة والدروس المستفادة التي تعزز الإدارة الفعالة للحوسبة السحابية. وتضمن الاستعراض دراسة وتحديد ما ينشأ عن استخدام الحوسبة السحابية من مسائل تتعلق تحديداً بأمن البيانات وخصوصيتها، فضلاً عما هو قائم من آليات إدارة المخاطر، بما في ذلك خطط استمرارية تصريف الأعمال واستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث. ونظر الاستعراض أيضا في إدارة الحوسبة السحابية على نطاق منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما التنسيق والتعاون داخل المنظومة، عن طريق قنوات منها الشبكة الرقمية والتكنولوجية وغيرها من الآليات ذات الصلة. ويحدد الاستعراض أفضل الممارسات، بما في ذلك أفكار وتوصيات يمكن الاسترشاد بها في وضع الضمانات في استخدام خدمات الحوسبة السحابية.

26 - ويرحب البرنامج الإنمائي بالاستعراض وبالنتائج التي خلص إليها، ويشير إلى أنه يمتثل للتوصيات الواردة في الاستعراض. وخلص الاستعراض إلى خمس توصيات، من بينها أربع توصيات موجهة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. والتوصيات 1 و 3 و 4 موجهة إلى مدير البرنامج. أما التوصية 2، فهي موجهة إلى المجلس التنفيذي لينظر فيها.

27 - *وتنص التوصية 1 على ما يلي: "ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات الأمم المتحدة أن يكفلوا اشتمال خطط استمرارية تصريف الأعمال على استراتيجيات وتدابير تروم التخفيف من خطر عدم وفاء مقدِّمي الخدمات السحابية بالخدمات التعاقدية"*. وفي عام 2013، وضعت شبكة كبار موظفي أمن تكنولوجيا المعلومات في الأمم المتحدة، التي يرأسها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، توصيات للتخفيف من مخاطر الحوسبة السحابية. وقبل الانتقال إلى نظام الحوسبة السحابية، نفذ البرنامج الإنمائي التوصيات، بما في ذلك التوصيات التي خلصت إليها عمليات المراجعة المستقلة للحلول التي يوفرها مقدمو خدمات الحوسبة السحابية. وبناء على ذلك، يقبل البرنامج الإنمائي التوصية 1 ويشير إلى أنها نُفذت.

28 - *وتنص التوصية 3 على ما يلي: "ينبغي أن يتَّخذ الرؤساء التنفيذيون لمؤسسات الأمم المتحدة إجراءات دورية تكفل مواءمة استراتيجياتها المؤسسية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك الاستراتيجيات الخاصة بخدمات الحوسبة السحابية، مع احتياجات وأولويات عمل المؤسسات، وتحقيقَها القيمة مقابل الاستثمار"*. ويُسترشد بالاستراتيجية الرقمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عملية تحوّل المنظمة في المجال الرقمي، التي تركز على استخدام تكنولوجيات الحوسبة السحابية وتستفيد من دعم كامل من خلال استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق المنظمة بأسرها. وتدعم هاتان الاستراتيجيتان احتياجات المنظمة وأولويات أعمالها، وتخلق بيئات ونظما تحث على الابتكار وتدعمه، وتبني

قدرات جديدة لتطوير وتطبيق حلول رقمية تعزز نوعية وكفاءة وفعالية عمل البرنامج الإنمائي. وبناء على ذلك، يقبل البرنامج الإنمائي التوصية 3 ويشير إلى أنها نُفذت.

29 - *وتنص التوصية 4 على ما يلي: "ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات الأمم المتحدة أن يكفلوا إجراء تحليل شامل للمخاطر قبل التعاقد بشأن خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك الخدمات السحابية. وينبغي أن يراعي هذا التحليل المخاطر والفوائد التقنية والمالية على حد سواء، وينبغي إدراج الضمانات ذات الصلة في اتفاق مستوى الخدمات"*. وكما ذُكر في الفقرة 27 أعلاه، نفّذ البرنامج الإنمائي توصيات شبكة كبار موظفي أمن تكنولوجيا المعلومات في الأمم المتحدة بشأن التخفيف من مخاطر الحوسبة السحابية. وقبل الانتقال إلى نظام الحوسبة السحابية، نفذ البرنامج الإنمائي التوصيات التي خلصت إليها عمليات المراجعة المستقلة للحلول التي يوفرها مقدمو خدمات الحوسبة السحابية. وتُتخذ قرارات إبرام عقود خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بعد إجراء تحليلات شاملة للمخاطر والفوائد التشغيلية والمالية لعقد ما، يعقبها إدراج الضمانات ذات الصلة في اتفاق مستوى الخدمات. وبناء على ذلك، يقبل البرنامج الإنمائي التوصية 4 ويشير إلى أنها نُفذت.

هاء - استعراض لجان المراجعة والرقابة في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2019/6)

30 - يتضمن هذا الاستعراض تحليلا لعمل لجان المراجعة والرقابة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، ويدعو إلى أن تقدم لجان المراجعة والرقابة التابعة لكيانات الأمم المتحدة تقاريرها إلى الأجهزة التشريعية لتلك الكيانات. وخلصت المراجعة إلى سبع توصيات ذات صلة بالمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوصفه جهازا تشريعيا، للنظر في دوره فيما يتصل بلجان المراجعة والرقابة. وقد استجاب البرنامج الإنمائي لهذه التوصيات في سياق التقارير التي تقدمها لجنته الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم إلى مدير البرنامج الإنمائي.

31 - والتوصيات التي خلُص إليها الاستعراض بصيغتها الحالية، التي تحيل إلى خطوط التسلسل الإداري للجان المراجعة والرقابة، هي توصيات لا يمكن لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي اتخاذ إجراءات بشأنها لأن اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم، التابعة للبرنامج الإنمائي هي، بحسب الممارسة الحالية، هيئة استشارية مستقلة يعينها مدير البرنامج وتقدم تقاريرها إليه. وتتفق هذه الممارسة مع إطار المساءلة المطبّق في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالصيغة التي وافق عليها المجلس التنفيذي، وهي مطابقة للممارسات المتبعة حاليا في المنظمات المماثلة، حيث تقدم هيئات استشارية مماثلة للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم تقاريرها إلى الرؤساء التنفيذيين.

32 - وإضافة إلى السبب المذكور أعلاه، وحيث إن البرنامج الإنمائي لا يقبل التوصية 1 (ترد الملاحظات في المرفق الثاني) بصيغتها الحالية التي تشير إلى خط تسلسل إداري للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم، يود البرنامج الإنمائي أن يشير إلى أنه كان قد اعتمد بالفعل، حتى قبل تاريخ هذا الاستعراض الذي أجرته وحدة التفتيش المشتركة، الممارسات المشار إليها في التوصيات من 2 إلى 7، باستثناء مسألة خط التسلسل الإداري للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم. وتشمل هذه الممارسات اختصاصات اللجنة ومهام المساءلة. وعلاوة على ذلك، يود البرنامج الإنمائي أن يشير إلى أن اللجنة تقدم أيضا تقريرا مستقلا إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية، وأنها تحضر مداولات المجلس أثناء عرض التقرير، ويتيح ذلك للجنة فرصة إجراء حوار مستقل مع المجلس. وبناء على ذلك، يعتبر البرنامج الإنمائي

التوصيات من 2 إلى 7 غير ذات صلة، لأنها توصيات غير قابلة للتنفيذ بالنسبة للبرنامج الإنمائي في صياغتها الحالية.

واو - استعراض تبادل الموظفين وتدابير التنقل المماثلة بين الوكالات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2019/8)

33 - ويقيّم هذا الاستعراض كيف ترى المنظمات الحاجة إلى التنقل فيما بين الوكالات داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، مع مراعاة الاحتياجات اللازمة لدعم خطة عام 2030.

34 - ويعرب البرنامج الإنمائي عن تقديره لما ورد في الاستعراض من توصيات بشأن تيسير التبادل مع الكيانات غير التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، واستخدام عمليات تبادل الموظفين استخداما استراتيجيا في أطر المسيرة المهنية. وبصفة عامة، فإن ما ورد في الاستعراض من تعليقات على الطابع العالمي لتطبيق تدابير تبادل الموظفين بين الوكالات مقبولٌ جداً، كما أن احترام المتطلبات التنظيمية المحددة أمر جدير بالتقدير. وسيواصل البرنامج الإنمائي المشاركة بنشاط في المناقشات وإجراءات المتابعة المشار إليها في الاستعراض. وخلص الاستعراض إلى 10 توصيات، من بينها سبع توصيات موجهة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لاتخاذ إجراءات بشأنها. والتوصيات 2 و 3 و 4 و 6 و 7 و 8 و 9 موجهة إلى مدير البرنامج بوصفه الرئيس التنفيذي.

35 - *وتنص التوصية 2 على ما يلي: ''ينبغي للرؤساء التنفيذيين أن يستعرضوا، بحلول نهاية عام 2021، جميع الإصدارات الإدارية لتوضيح كيفية معاملة التنقل بين الوكالات في كل من تلك السياقات''*. ويعمل البرنامج الإنمائي حاليا على وضع سياسته الجديدة بشأن التنقل والتناوب. وتنقّل الموظفين شرط أساسي لكي تلبي المنظمة بفعالية أكبر احتياجاتها التشغيلية المتغيّرة بالقدر اللازم من المرونة والسرعة. وستتيح هذه السياسة للبرنامج الإنمائي الوفاء بولايته بوصفه منظمة إنمائية ميدانية عالمية ذات قوة عاملة متنقلة. والبرنامج الإنمائي، إذ يأخذ في الحسبان الاعتبارات المذكورة أعلاه، يقبل التوصية 2 ويشير إلى أنها ماضية قدما في تنفيذها.

36 - *وتنص التوصية 3 على ما يلي: ''ينبغي للرؤساء التنفيذيين للمنظمات الأطراف في اتفاق عام 2012 ألا يطبقوا الممارسة المتمثلة في مطالبة الموظفين القادمين بالاستقالة بدلاً من الموافقة على انتقالهم، نظراً لتأثير هذه الممارسة المضر بسلامة نظام التنقل بين الوكالات والأثر غير المادي الذي يخلفه ذلك الانتقال على إدارة الالتزامات الطويلة الأجل المتعلقة بالعمل، وأن يتخذوا قراراً بحلول نهاية عام 2021 بقبول المزايا والاستحقاقات استناداً إلى ما ينص عليه الاتفاق''*. ويؤيد البرنامج الإنمائي الفكرة العامة لهذه التوصية. وفي الوقت نفسه، يود البرنامج الإنمائي أن يواصل دراسة الأثر المالي المترتب على قبول الأشخاص وفقا لنظام النقل بموجب الشروط المنصوص عليها في اتفاق عام 2012[(3)] مقارنة بنظام يجعل المنظمات الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تحيل الالتزامات المستحقة عند نقل موظفيها. وبناء على ذلك، يشير البرنامج الإنمائي إلى أنه ينظر حاليا في التوصية 3.

(3) الاتفاق المشترك بين المنظمات لنقل الموظفين أو انتدابهم أو إعارتهم فيما بين المنظمات التي تطبق نظام الأمم المتحدة الموحد للمرتبات والبدلات.

37 - *وتنص التوصية 4 على ما يلي: ''ينبغي للرؤساء التنفيذيين أن يراجعوا، بحلول نهاية عام 2021، اتفاق عام 2012 بهدف تحديد الإجراءات للتعامل مع ادعاءات سوء السلوك الموجهة ضد موظفين انتقلوا إلى منظمة أخرى بموجب شروط الاتفاق''*. وبما أن هذا الاتفاق هو اتفاق على نطاق المنظومة، فإن الجهة المعنية بالنظر في هذه التوصية هي اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، بعد إجراء مشاورات مسبقة في إطار شبكتي الموارد البشرية والشؤون القانونية في اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى. وبناء على ذلك، يلاحظ البرنامج الإنمائي أن التوصية 4 قد أُحيلت إلى أمانة اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، ويعتبرها غير ذات صلة.

38 - *وتنص التوصية 6 على ما يلي: ''ينبغي للأمين العام، بالتنسيق مع الرؤساء التنفيذيين الآخرين في إطار اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى وفق ما يراه مناسباً، أن يعرض، بحلول نهاية حزيران/يونيه 2022، المبررات المؤسسية للتنقل بين الوكالات عن طريق تحديد ما يمكن لهذا التنقل أن يحققه للمنظمات، فضلاً عن سبل إسهامه في أهداف إدارة الموارد البشرية وفي تحقيق النتائج البرنامجية. ويمكن لهذا العرض أن يدرس بشكل مفيد قصص النجاح، مثل التأثير على المسارات الوظيفية''*. سيشارك البرنامج الإنمائي في المنتديات المشتركة بين الوكالات لتبادل المعلومات عن كيف أن التنقل فيما بين الوكالات يفيد البرنامج الإنمائي ويساعده على تحقيق أهداف استراتيجيته المعنونة "موظفون لعام 2030". وبناء على ذلك، يلاحظ البرنامج الإنمائي أن التوصية 6 قد أُحيلت إلى أمانة اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، ويعتبرها غير ذات صلة.

39 - *وتنص التوصية 7 على ما يلي: ''ينبغي للأمين العام، بالتعاون مع الرؤساء التنفيذيين الآخرين، أن يجري تقييماً لأثر الإطار القيادي في منظومة الأمم المتحدة على تطوير ثقافة إدارية مشتركة تدعم عقلية توحيد أداء الأمم المتحدة، وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورة عام 2022 في سياق تقريره عن أعمال مجلس الرؤساء التنفيذيين''*. في إطار أنشطة الفريق العامل التابع للجنة الإدارية الرفيعة المستوى المعني بموضوع ''مستقبل العمل''، تدور حاليا مناقشات بشأن تقييم وبناء ثقافة إدارية تمكينية مشتركة داخل المنظمات تدعم عقلية وحدة العمل في الأمم المتحدة. ويمكن النظر في إجراء تقييم بشأن تأثير إطار الأمم المتحدة القيادي إذا وافقت معظم المنظمات على ذلك. وبناء على ذلك، يشير البرنامج الإنمائي إلى أن التوصية 7 هي قيد التنفيذ في منظومة الأمم المتحدة، ويعتبر أن البرنامج الإنمائي قد قبلها ونفّذها.

40 - *وتنص التوصية 8 على ما يلي: ''ينبغي للرؤساء التنفيذيين أن يمكّنوا جميع موظفي منظومة الأمم المتحدة من التنافس على الوظائف الشاغرة، على أساس مساوٍ للأساس المحدد لموظفيهم، مع مراعاة سياقات تقليص عدد الموظفين وإلغاء الوظائف الثابتة والمؤقتة وإدارة التعيينات التناوبية''*. وسينظر البرنامج الإنمائي في هذه التوصية أثناء تنفيذ استراتيجيته المعنونة ''موظفون لعام 2030'' مع التركيز بوجه خاص على كيفية دعم التنقل داخلياً وخارجياً. وبناء على ذلك، يشير البرنامج الإنمائي إلى أنه ينظر حاليا في التوصية 8.

41 - *وتنص التوصية 9 على ما يلي: ''ينبغي للأمين العام والرؤساء التنفيذيين الآخرين الأعضاء في مجلس الرؤساء التنفيذيين، أن يحددوا، بحلول نهاية عام 2021، كيفية تطبيق الاعتراف المتبادل بالقواعد والإجراءات للتغلب على الحواجز التنظيمية والإجرائية أمام التنقل بين الوكالات، وأن يقدموا تقريراً عن التدابير المتخذة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته لعام 2022 في سياق التقرير السنوي للأمين العام عن أعمال مجلس الرؤساء التنفيذيين''*. إن تطبيق الاعتراف المتبادل بالقواعد والإجراءات للتغلب على الحواجز التي تعترض التنقل فيما بين الوكالات هو مسألة ينبغي إدراجها في برنامج عمل مجلس الرؤساء

التنفيذيين إذا وافقت معظم المنظمات الأعضاء في مجلس الرؤساء التنفيذيين على النظر في هذا البند من بنود جدول الأعمال. وبناء على ذلك، يشير البرنامج الإنمائي إلى أنه ينظر حاليا في التوصية 9.

ثالثا - حالة تنفيذ البرنامج الإنمائي توصيات وحدة التفتيش المشتركة

42 - في عام 2019، كانت حالة تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة الموجهة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، البالغ عددها 31 توصية، على النحو التالي: 15 توصية قُبلت (48 في المائة)، من بينها 14 توصية نُفذت (45 في المائة) وتوصية واحدة هي قيد التنفيذ (3 في المائة)؛ و 3 توصيات يجري النظر فيها (10 في المائة)؛ و 3 توصيات غير مقبولة (10 في المائة)، و 10 توصيات غير ذات صلة (32 في المائة). ومن بين التوصيات الثلاث التي لم تُقبل، وردت توصيتان في استعراض تنفيذ خطة العمل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على نطاق منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2019/2) (التوصيتان 1 و 5) وهي موجهة إلى مدير البرنامج. والتوصية الأخرى هي التوصية 1 التي وردت في استعراض لجان مراجعة الحسابات والرقابة في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2019/6) الموجهة إلى المجلس التنفيذي. ويرد رد الإدارة عليها في المرفق الثاني لهذا التقرير. ومن بين التوصيات العشر التي اعتُبرت غير ذات صلة، توجد أربع توصيات شاملة على نطاق المنظومة وليست من اختصاص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحده: فواحدة منها وردت في استعراض تنفيذ خطة العمل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على نطاق منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2019/2) (التوصية 8)، وواحدة وردت في استعراض إدارة التغيير في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2019/4) (التوصية 6)، وتوصيتان وردتا في استعراض تبادل الموظفين وتدابير التنقل المماثلة بين الوكالات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2019/8) (التوصيتان 4 و 6). ووردت ست توصيات في استعراض لجان المراجعة والرقابة في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2019/6) ولا يمكن لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي اتخاذ إجراء بشأنها بالنسبة في صيغتها الحالية (التوصيات من 2 إلى 7).

43 - ووفقا لقرار الجمعية العامة 258/60 المؤرخ 8 أيار/مايو 2006، الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى وحدة التفتيش المشتركة ترسيخ الحوار مع المنظمات المشارِكة، معززة بذلك متابعة تنفيذ توصياتها، يرد في المرفقين الثالث والرابع لهذا التقرير موجز عن حالة تنفيذ التوصيات ذات الصلة الواردة في التقارير الصادرة في عامي 2018 و 2017. والتحديثات السردية الكاملة متوفرة في نظام المتابعة الخاص بوحدة التفتيش المشتركة على شبكة الإنترنت، المتاح للدول الأعضاء.

44 - في عام 2018، وجهت وحدة التفتيش المشتركة إلى البرنامج الإنمائي 37 توصية ذات صلة (29 توصية مقبولة وتوصية واحدة قيد النظر)، نفّذ البرنامج الإنمائي 21 توصية منها (57 في المائة) ويعمل حاليا على تنفيذ 8 توصيات (22 في المائة). ومن بين التوصيات الثماني التي هي قيد التنفيذ:

(أ) توجد ثلاث توصيات (5 في المائة) تتصل بفرص تحسين الكفاءة والفعالية في خدمات الدعم الإداري عن طريق تعزيز التعاون فيما بين الوكالات، حيث إن هذه التوصيات تطبق على نطاق المنظومة ككل وليست من اختصاص البرنامج الإنمائي وحده؛

(ب) تتناول خمس توصيات (14 في المائة) مسألة تعزيز إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى مؤتمرات واجتماعات منظومة الأمم المتحدة، وتتصل بتنفيذ تدابير لتحسين المسائل المتصلة بإمكانية الوصول كجزء من تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة الجديدة لإدماج منظور الإعاقة.

45 - وفي عام 2017، وجهت وحدة التفتيش المشـتركة إلى البرنامج الإنمائي 36 توصـية ذات صـلة (33 توصية مقبولة و 3 توصيات قيد النظر)، ونفّذ البرنامج الإنمائي 30 توصية منها (83 في المائة) وهو يسـعى إلى تنفيذ 3 توصـيات (8 في المائة). والتوصـيات الثلاث التي هي قيد التنفيذ هي توصـيات تطبق على نطاق المنظومة كلها وليست من اختصاص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحده.

46 - والبرنامج الإنمائي ملتزمٌ بمتابعة تنفيذ التوصيات المتبقية ذات الصلة بالبرنامج، وبمواصلة إسهامه في مختلف مبادرات وحدة التفتيش المشتركة في المستقبل.

المرفق الأول

موجز التقارير الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة في عام 2019 ذات الصلة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حتى 29 شباط/فبراير 2020

رمز الوثيقة	العنوان	مجموع التوصيات	التوصيات الموجهة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	حالة تنفيذ التوصيات الموجهة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي				
				ما هو موجه منها إلى المجلس التنفيذي	التوصيات المقبولة		التوصيات قيد النظر	التوصيات التي لم تُقبل	التوصيات التي ليست ذات صلة
					نُفِّذت	قيد التنفيذ			
JIU/REP/2019/2	استعراض تنفيذ خطة العمل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على نطاق منظومة الأمم المتحدة	5	4	1	1	–	–	2	1
JIU/REP/2019/3	استعراض دمج الحد من مخاطر الكوارث في عمل منظومة الأمم المتحدة في سياق خطة التنمية المستدامة لعام 2030	3	3	1	3	–	–	–	–
JIU/REP/2019/4	استعراض إدارة التغيير في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	6	6	1	5	–	–	–	1
JIU/REP/2019/5	إدارة خدمات الحوسبة السحابية في منظومة الأمم المتحدة	5	4	1	4	–	–	–	–
JIU/REP/2019/6	استعراض لجان المراجعة والرقابة في منظومة الأمم المتحدة	7	7	7	–	–	–	1	6
JIU/REP/2019/8	استعراض تبادل الموظفين وتدابير التنقل المماثلة بين الوكالات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	10	7	–	1	1	3	–	2
المجموع		**36**	**31**	**11**	**14**	**1**	**3**	**3**	**10**

تقارير وحدة التفتيش المشتركة التي لم تكن قد صدرت حين تقديم هذا التقرير:

JIU/REP/2019/9: استعراض الممارسات المعاصرة التي تتبعها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في مجال الاستعانة بشركات تجارية خارجية لتقديم الخدمات

التقارير غير ذات الصلة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصادرة في عام 2019 عن وحدة التفتيش المشتركة

JIU/REP/2019/1: استعراض التنظيم والإدارة في منظمة الطيران المدني الدولي

JIU/REP/2019/7: استعراض التنظيم والإدارة في برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

المرفق الثاني

استعراض التوصيات ذات الصلة التي أصدرتها وحدة التفتيش المشتركة في عام 2019 لينظر فيها المجلس التنفيذي

التوصيات	*الملاحظات*

استعراض تنفيذ خطة العمل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على نطاق منظومة الأمم المتحدة(JIU/REP/2019/2)

التوصية 4

ينبغي للهيئات التشريعية والإدارية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تدرس الرسالة السنوية الموجَّهة من هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى الإدارة التنفيذية، مع تقديم إشارات إلى الاستراتيجيات والتدابير التي يتوخى الرؤساء التنفيذيون اتخاذها لتحسين الامتثال للمؤشرات الواردة في خطة العمل على نطاق المنظومة وإسهامها المتوقع في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

يوافق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على ما ورد مذكرة الأمين العام ومجلس الرؤساء التنفيذيين بشان هذه التوصية (A/74/306/Add.1، الفقرة 17) ومفاده أن الرسالة لم تصمم لخدمة المهام المقترحة، وأن تعميمها سيؤدي إلى ازدواجية الأدوات والعمليات، وسيفرض عبئا إضافيا من حيث الإبلاغ على عاتق الأفرقة المعنية بالشؤون الجنسانية التي تكون عموما صغيرة الحجم، وسيكون له تأثير سلبي على الإحساس بامتلاك زمام الأهداف المؤسسية ووسائل تنفيذها.

ويشير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أنه كان، حتى عام 2019، يدرج في التقرير السنوي عن تنفيذ استراتيجية المساواة بين الجنسين بطاقات الإبلاغ عن خطة عمل الأمم المتحدة على نطاق المنظومة الواردة في رسالة هيئة الأمم المتحدة للمرأة. ويتضمن هذا التقرير السنوي المقدم إلى المجلس التنفيذي تحليلا للتحديات وسبل التغلب عليها، بما في ذلك التحديات التي تواجهها خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وبناء على ذلك، يقبل البرنامج الإنمائي هذه التوصية ويشير إلى أنها نُفذت.

استعراض دمج الحد من مخاطر الكوارث في عمل منظومة الأمم المتحدة في سياق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (JIU/REP/2019/3)

التوصية 1

ينبغي لمجالس إدارة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تطلب من أمانات مؤسساتها تقديم خريطة للروابط بين الولاية الأساسية لتلك المؤسسات والحد من مخاطر الكوارث، والإبلاغ عن التقدم المحرز في الحد من مخاطر الكوارث وفقاً لذلك، مستخدمة الإرشادات المحددة الواردة في "إطار النتائج لخطة عمل الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على مواجهتها – إرشادات لرصد التقدم

يتفق البرنامج الإنمائي تماما مع ما ورد في مذكرة الأمين العام ومجلس الرؤساء التنفيذيين بشأن هذه التوصية (الفقرة 13)[4] ومفاده أن إعداد خريطة للروابط بين الولايات الأساسية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة والحد من مخاطر الكوارث لا ينبغي أن يتم كعملية مستقلة بذاتها، بل ينبغي القيام بذلك إما عن طريق أدوات الإبلاغ المؤسسية القائمة أو كجزء من عملية الإبلاغ عن خطة عام 2030 فيما يخص الإبلاغ عن التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من أجل كسب الوقت وتحقيق الكفاءة من حيث التكلفة والحد من ازدواجية الجهود.

(4) مسوّدة النص غير المحرر لمذكرة الأمين العام عن هذا الاستعراض الذي أجرته وحدة التفتيش المشتركة، التي ستصدر في إطار الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة.

التوصيات	الملاحظات
المحرز في تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة بشأن الحد من مخاطر الكوارث والإبلاغ عنه“.	وكما ذُكر في الفقرة 90 من تقرير الاستعراض الذي أصدرته وحدة التفتيش المشتركة، ورد اسم البرنامج الإنمائي كمثال من أمثلة الممارسات الجيدة في الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة، حيث وضع البرنامج الإنمائي أطرا للمساءلة تتيح له تتبع ورصد الأنشطة والموارد المكرسة للحد من مخاطر الكوارث. وتشمل خطة البرنامج الإنمائي الاستراتيجية للفترة 2018-2021 إطارا متكاملا للنتائج والموارد يتضمن مجموعة من النواتج الملموسة والمحددة جيدا والتدخلات والمؤشرات ذات الصلة لتوجيه عمل المنظمة ورصد تنفيذ الخطة الاستراتيجية. وفيما يتعلق تحديدا بالقدرة على المواجهة، هناك ثمانية مؤشرات نواتج لقياس مساهمات البرنامج الإنمائي في بناء القدرة على المواجهة، بما في ذلك الحد من مخاطر الكوارث. وتتوزع هذه التدابير عبر النتائج الثلاث للخطة الاستراتيجية، بهدف تعميم الوعي بالمخاطر وتعزيز القدرة على المواجهة على كامل نطاق عمل البرنامج الإنمائي. وتقوم المكاتب القطرية والإقليمية ومكاتب المقر التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي برصد نتائجها في ضوء جميع نواتج ومؤشرات الإطار المتكامل للنتائج والموارد، وتقديم تقرير إلى المجلس التنفيذي عن طريق التقرير السنوي لمدير البرنامج باستخدام البيانات التي يتم جمعها على مدار السنة لأغراض تقييم الأداء واستخلاص الدروس. والبرنامج الإنمائي، إذ يأخذ في الحسبان الاعتبارات المذكورة أعلاه، يقبل هذا التوصية ويشير إلى أنها نُفذت.

استعراض إدارة التغيير في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2019/4)

التوصية 1 تُحث مجالس الإدارة/التشريع على ضمان إدماج الرؤساء التنفيذيين لنُهج وأساليب إدارة التغيير في إصلاحاتهم المؤسسية، وتقديم تقارير عن النتائج.	سيواصل البرنامج الإنمائي إدماج نُهج إدارة التغيير والموارد اللازمة لها في عمليات الإصلاح التي يقوم بها، سيرا على الممارسة المتبعة في المنظمة. ويؤيد البرنامج الإنمائي هذه التوصية، مع التفكير في التفاصيل الدقيقة بشأن كيف يمكن أن يتجلى دعم إدارة التغيير بالنسبة لطرق التحول التنظيمي الأخرى، وتحديدًا الابتكار والتغيير بهدف التكيف مثل مبادرة مختبرات التسريع. ويركز البرنامج الإنمائي على تكييف سلوكياته التنظيمية للعمل بمرونة، وفهم التحديات، وتصميم الحلول، واتخاذ مبادرات رائدة، والتعلم من النجاحات والإخفاقات. وفيما يتصل بارتباط التحول التنظيمي ارتباطا جوهريا بالابتكار، فإن البرنامج الإنمائي يسعى إلى إضفاء الطابع المؤسسي على هذه السلوكيات في حواره الجاري مع

التوصيات	الملاحظات
	المجلس التنفيذي. وبناء على ذلك، يقبل البرنامج الإنمائي هذه التوصية ويشير إلى أنها نُفذت.

إدارة خدمات الحوسبة السحابية في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2019/5)

التوصية 2 ينبغي لمجالس إدارات مؤسسات الأمم المتحدة أن تطلب إلى رؤساء هذه المؤسسات إدراج أحكام في استراتيجياتها المالية تيسِّر التكيف والقدرة على الاستجابة والكفاءة في استخدام النفقات التشغيلية والاستثمارات الرأسمالية المتعلقة بالتكنولوجيات الجديدة.	تتولى إدارة استثمارات البرنامج الإنمائي في مجال الحوسبة السحابية وتكنولوجيا المعلومات مجموعة مخصصة لإدارة التقنيات الرقمية في البرنامج الإنمائي، وهي تشرف على مشاريع تكنولوجيا المعلومات المؤسسية بما يتماشى مع استراتيجيات المنظمة في مجال التقنيات الرقمية وتكنولوجيا المعلومات. وينظر الفريق في أثر الاستثمار في الحوسبة السحابية وتكنولوجيا المعلومات على تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات التي وضعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى جانب أثره على التكاليف المتكررة المتصلة بتكنولوجيا المعلومات. وهذه الآليات المالية المؤسسية المنسقة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات وأنشطة الحوكمة المرتبطة بها تتيح للبرنامج الإنمائي المرونة اللازمة للتكيف وامتلاك الوضوح اللازم في ميزانيته المؤسسية المخصصة لتكنولوجيا المعلومات لأغراض الاستثمار والتكيف والنفقات التشغيلية المتصلة بالتكنولوجيات الجديدة. وبناء على ذلك، يقبل البرنامج الإنمائي هذه التوصية ويشير إلى أنها نُفذت.

استعراض لجان المراجعة والرقابة في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2019/6)

التوصية 1 يتعين أن تضمن الهيئات التشريعية و/أو مجالس الإدارة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، التي لم تفعل ذلك حتى الآن، استعراض اختصاصات أو ميثاق لجان المراجعة والرقابة التابعة لها وتحديثها بحلول نهاية عام 2021، من أجل إدراج إشارات محددة فيها إلى استقلالية هذه اللجان والتسلسل الإداري الذي تتبعه لتقديم تقاريرها إلى الهيئات التشريعية و/أو مجالس الإدارة التي تتبعها.	لا يقبل البرنامج الإنمائي هذه التوصية في صيغتها الحالية التي تشير إلى التسلسل الإداري للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم، ولا يمكن اتخاذ إجراء بشأن هذه التوصية للأسباب التالية: (أ) اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هي هيئة استشارية مستقلة تابعة لمدير البرنامج (يعينها مدير البرنامج وتقدم تقاريرها إليه). ويتسق ذلك مع إطار المساءلة (DP/2008/16/Rev.1) الذي وافق عليه المجلس التنفيذي (المقرر 37/2008، الفقرة 3). (ب) إن تغيير خط التسلسل الإداري للجنة الاستشارية بحيث تخضع للمجلس التنفيذي، خلافا لإطار المساءلة الواجب التطبيق، سيقتضي إنشاء هيئة أخرى لإسداء المشورة إلى مدير البرنامج بشأن المسائل التي تدخل حاليا في نطاق اختصاص اللجنة الاستشارية. وليس في هذا الأمر ما يحقق الفعالية أو الكفاءة.

التوصيات	*الملاحظات*
	(ج) يوصي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالإبقاء على خط التسلسل الإداري الحالي للجنة الاستشارية التي تخضع لمدير البرنامج، مع تقديم اللجنة تقريرا مستقلا إلى المجلس التنفيذي، ويشير إلى أن اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم تؤدي وظيفة استشارية. وبناء على ذلك، طبّق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مبدأ استقلال اللجنة الاستشارية وحدد خط تسلسلها الإداري، مع ملاحظة أنها تؤدي دورا مستقلا يتمثل في تقديم المشورة لمدير البرنامج. وينعكس ذلك في تحديث اختصاصات اللجنة الاستشارية، بالصيغة الواردة في التقرير السنوي للجنة الاستشارية الصادر في عام 2016، التي أحاط المجلس التنفيذي علما بها (المقرر 13/2006، الفقرة 10). وإن نص الاختصاصات المحدثة يُرفق دائما بتقرير للجنة الاستشارية السنوي المقدم إلى المجلس التنفيذي. وتتاح للجنة الاستشارية أيضا فرصة إجراء حوار مستقل مع المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال تقريرها السنوي المستقل الذي يُقدم إلى المجلس في دورته السنوية. ويحضر الدورة رئيس اللجنة الاستشارية أو عضو مفوض من أعضائها، ويكون موجودا للرد على الأسئلة إذا وجّهها له المجلس التنفيذي.

المرفق الثالث

حالة تنفيذ التوصيات ذات الصلة الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة في عام 2018، حتى 29 شباط/فبراير 2020[5]

رمز الوثيقة	العنوان	مجموع التوصيات	التوصيات الموجهة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	التوصيات الموجهة إلى المجلس التنفيذي	حالة تنفيذ التوصيات الموجهة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي				
					التوصيات المقبولة				
					نُفِّذت	قيد التنفيذ	قيد النظر	التوصيات التي لم تُقبل	التوصيات التي ليست ذات صلة
JIU/REP/2018/1	استعراض برامج التدريب الداخلي في منظومة الأمم المتحدة	7	5	1	2	–	–	3	–
JIU/REP/2018/4	استعراض السياسات والممارسات المتعلقة بالمبلغين عن المخالفات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	11	8	2	5	–	–	1	2
JIU/REP/2018/5	فرص تحسين الكفاءة والفعالية في تقديم خدمات الدعم الإداري بتعزيز التعاون بين الوكالات	10	7	1	2	3	1	–	1
JIU/REP/2018/6	تعزيز إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى مؤتمرات منظومة الأمم المتحدة واجتماعاتها	10	10	1	5	5	–	–	–
JIU/REP/2018/7	تعزيز استيعاب بحوث السياسات في سياق خطة التنمية المستدامة لعام 2030[6]	12	7	1		–	–	–	–
المجموع		**50**	**37**	**6**	**21**	**8**	**1**	**4**	**3**

التقارير غير ذات الصلة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصادرة في عام 2018 عن وحدة التفتيش المشتركة

JIU/REP/2018/2: تقرير مرحلي بشأن التوصيات الواردة في استعراض التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في منظومة الأمم المتحدة

JIU/REP/2018/3: استعراض الإدارة والتنظيم في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

(5) التحديثات السردية الكاملة لردود الإدارة على جميع استعراضات وحدة التفتيش المشتركة متوفرة في نظام المتابعة الخاص بوحدة التفتيش المشتركة على شبكة الإنترنت، المتاح للدول الأعضاء.

(6) يمكن الاطلاع على رد الإدارة الكامل على هذا الاستعراض في نظام المتابعة الخاص بوحدة التفتيش المشتركة على شبكة الإنترنت، لأن هذا الاستعراض لم يكن قد نُشر حين إعداد *تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن توصيات وحدة التفتيش المشتركة في عام 2018* (DP/2019/10/Add.1).

المرفق الرابع

حالة تنفيذ التوصيات ذات الصلة الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة في عام 2017، حتى 29 شباط/فبراير 2020[7]

رمز الوثيقة	العنوان	مجموع التوصيات	التوصيات الموجهة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	التوصيات الموجهة إلى المجلس التنفيذي	حالة تنفيذ التوصيات الموجهة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي				
					التوصيات المقبولة		التوصيات قيد النظر	التوصيات التي لم تُقبل	التوصيات التي ليست ذات صلة
					نُفِّذت	قيد التنفيذ			
JIU/REP/2017/2	التقييمات التي تقودها الجهات المانحة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة	6	6	3	4	–	–	–	2
JIU/REP/2017/3	استعراض سياسات السفر الجوي السارية في منظومة الأمم المتحدة: تحقيق مكاسب في الكفاءة ووفورات في التكاليف وتعزيز المواءمة	9	3	–	3	–	–	–	–
JIU/REP/2017/5	نتائج استعراض متابعة تقارير وتوصيات وحدة التفتيش المشتركة المقدمة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	7	6	1	5	–	–	–	1
JIU/REP/2017/6	الإدارة القائمة على النتائج داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية: تحليل التقدم المحرز وفعالية السياسة العامة	7	6	1	6	–	–	–	–
JIU/REP/2017/7	استعراض متطلبات تقديم التقارير إلى الجهات المانحة على نطاق منظومة الأمم المتحدة	7	7	2	6	–	–	–	1
JIU/REP/2017/8	ترتيبات الشراكة بين منظومة الأمم المتحدة والقطاع الخاص في سياق خطة التنمية المستدامة لعام 2030[8]	12	6	–	3	3	–	–	–
JIU/REP/2017/9	استعراض الآليات والسياسات التي تتناول تضارب المصالح في منظومة الأمم المتحدة	6	6	2	3	–	–	2	1
JIU/NOTE/2017/1	الإدارة القائمة على النتائج في منظومة الأمم المتحدة: النموذج العالي الأثر للإدارة القائمة على النتائج – الإطار المرجعي، ومراحل التطوير، والنتائج	2	2	–	–	–	–	–	2
المجموع		**56**	**42**	**9**	**30**	**3**	**–**	**2**	**7**

التقارير غير ذات الصلة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصادرة في عام 2017 عن وحدة التفتيش المشتركة

(JIU/REP/2017/1) استعراض التنظيم والإدارة في منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)

JIU/REP/2017/4 – استعراض التنظيم والإدارة في الاتحاد البريدي العالمي

(7) التحديثات السردية الكاملة لردود الإدارة على جميع استعراضات وحدة التفتيش المشتركة متوفرة في نظام المتابعة الخاص بوحدة التفتيش المشتركة على شبكة الإنترنت، المتاح للدول الأعضاء.

(8) يمكن الاطلاع على رد الإدارة الكامل على هذا الاستعراض في نظام المتابعة الخاص بوحدة التفتيش المشتركة على شبكة الإنترنت، لأن هذا الاستعراض لم يكن قد نُشر حين إعداد *تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن توصيات وحدة التفتيش المشتركة في عام 2017 (DP/2018/10/Add.1)*.